

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، يعمل به اعتبارا
من ١٩٧٣/٤/١٢ م
مدير رئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخرة ١٣٩٣ (٢٢ مايو سنة ١٩٧٣)
أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد بدلات
التنزيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد المهندس أحمد فتحي سليمان ، وزيراً لوزارة
السياحة بمرتب قدره ١٨٠٠٠ جنيه سنوياً ، مع تبنيه بدل التمثيل المقرر
لشاغلي وظائف وكيل وزارة .

مادة ٢ - على وزير السياحة تنفيذ هذا القرار ما

مدير رئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخرة ١٣٩٣ (٢٢ مايو سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧١٦ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٧٠ بإنهاء خدمة
السيد / محمود راشد التونسي ؛

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٧٣

بشأن تحديد المعاملة المالية للسيد الدكتور جابر جاد عبدالرحمن
عضو الأمانة العامة للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة
والمعاش المستحق قبل التعيين فيها ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات
لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب
الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل
بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع
بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش ؛

قرر :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧
المشار إليه يستمر السيد الدكتور جابر جاد عبدالرحمن في تقاضي معاشه
الحالي ويمنح بدل التمثيل المقرر للسادة أعضاء الأمانة العامة للجنة المركزية
وقدره ٢٠٠٠٠ جنيه سنوياً دون المرتب مع الترخيص لسيادته بالجمع بين
المعاش وبدل التمثيل المشار إليه . ولا يجوز لسيادته الجمع بين مجموع المعاش
وبدل التمثيل وبين أي مرتب أو مكافأة أو بدل آخر يتقاضاه من الحكومة
أو الهيئات العامة أو القطاع العام .

مادة ٢ - تدوج الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذا القرار بموازنة
رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك إلى أن يضع الاتحاد الاشتراكي العربي
موازنة وظائف ومخصصات التنظيم في سنواته المختلفة القيادية والإدارية
والمعاملة المالية الخاصة بهم .

مادة ٣ - على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد
والتجارة الخارجية والجهات المعنية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .